

## القوات الحكومية تدمر مدارس سورية..... استهداف ٣٨٧٨ مدرسة على الأقل

### المقدمة :

لاحظ فريق الشبكة السورية لحقوق الانسان اتساع استهداف البنى التعليمية من قبل قوات الحكومة السورية عبر القصف العشوائي بالقنابل البرميلية احيانا او بالقصف بالصواريخ الموجهة , وقد استطاعت الشبكة السورية لحقوق الانسان توثيق استهداف القوات الحكومية لما لا يقل عن ٣٨٧٨ مدرسة خلال السنوات الثلاثة الماضية .

تعتمد منهجية هذا التقرير على التحقيقات التي أجراها فريق الشبكة السورية مع ناشطين وشهود عيان من محافظة حلب حيث يحتوي التقرير على رواية شاهدة عيان مسجلة في التقرير اضافة إلى التحقق من الصور و الفيديوهات التي أرسلها إلينا ناشطين متعاونين معنا من داخل المدينة و ذلك نظرا لتعذر وصل أحد من أعضاء فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى المنطقة المستهدفة لحظة استهدافها ، حيث تم مراجعة ٣ مقاطع فيديو ونشير إلى أنه قد تم تغيير اسماء الشهود وفقاً لرغبتهم .

الرجاء الاطلاع على الرابط التالي من أجل معلومات أوسع حول

[منهجية الشبكة في توثيق الضحايا](#)

### التفاصيل :

حي الانصاري احد احياء مدينة حلب الواقع في الجنوب الغربي من المدينة , وهو من الاحياء الواقعة تحت سيطرة المعارضة المسلحة . في يوم الاربعاء ٣٠ / نيسان / ٢٠١٤ قام الطيران الحربي التابع للحكومة السورية من طراز « سوخوي » فجأة ودون أي سابق إنذار أو سبب منطقي بقصف لمدرسة «عين جالوت» التي تقع داخل حي الأنصاري السكني بمدينة حلب وذلك بصاروخ موجه ، مما يؤشر على تعمد قصف المدرسة ولم يكن قصفا عشوائيا ، وقد استهداف القصف تجمعا لحوالي

مجال التقرير: القوات الحكومية السورية  
قصفت عمدا مدرسة عين جالوت في حي  
الانصاري في حلب

٤٠٠ طالب من عموم مدارس الحي و الاحياء المجاورة اجتمعوا في مدرسة عين جالوت لحضور معرض رسومات للأطفال تحت اسم «بصمة أمل» .

تسبب ذلك القصف بمقتل ٢٠ شخصاً بينهم ١٧ طفل وسيدة واثنان من الكادر التعليمي في المدرسة بحسب فريق توثيق الضحايا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان .

نشير هنا إلى أن هذه هي المرة الثانية التي تتعرض المدرسة للقصف , حيث قام الطيران الحربي التابع للحكومة السورية باستهدافها بصاروخ يوم الاربعاء ٢١ / أغسطس / ٢٠١٣ عندما كان يقام سوق الابرار الخيري وأدى ذلك لمقتل ٩ اشخاص بحسب فريق توثيق الضحايا.

أثناء التحريات لم يتبين لفريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان وجود أي هدف عسكري قريب من المدرسة ، ويدل على ذلك سقوط عدد كبير من طلاب المدرسة و مدرسيها ، كما أن المدارس من الأعيان المشمولة بالرعاية بحسب القانون الدولي الإنسان ، وحتى إن افترضنا جدلاً وجود ذلك الهدف العسكري المزعوم فإن قصف الطيران الحكومي لم يكن مميزاً و تسبب في مقتل عدد كبير من طلاب المدرسة و كوادرها التعليمية بأكثر بكثير من الفائدة العسكرية المرجوة من الهجوم والتي لم تظهر لنا ماهي حتى اللحظة ، وهذا بالتأكيد يرقى لجريمة حرب .

لم تقم الحكومة السورية أو مجلس الشعب بفتح أي تحقيق في هذا الهجوم أو في أي انتهاك منذ عام ٢٠١١ وكان شيئاً لم يحدث ، بل إن الدستور السوري يشجع على الانتهاكات ويعطي الحصانة لمرتكبيها ولم نشهد أي محاكمة كانت لأي جندي أو عنصر أمن ، كما أن الحكومة السورية تدعي باستمرار أنها تقوم بالحرب على الإرهاب و القاعدة ، هل قصف المدارس يعتبر حرباً على الإرهاب .

يقول فضل عبد الغني رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان : « خلال رصدنا اليومي لما يحصل من انتهاكات في سورية لم نلمس أي فريق يذكر بين ما قبل ٢٢/شباط وما بعده وكان قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ لم يكن موجوداً، يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ الخطوات الإضافية التي وعد بها وتحمل مسؤولياته فيما يتعلق بوقف قتل المدنيين و حماية حق أطفال سورية في التعليم ودعم المبادرات التعليمية»

تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان الى الناشط الاعلامي مروان الحلبي والذي تواجد في المكان ساعة القصف القصف حيث كان يهدف إلى تغطية الرسومات في المعرض :

« صباحاً توجهت إلى مدرسة عين جالوت لتغطية اليوم الثاني من معرض رسومات الأطفال الذي يقام هناك ، قبل وصولي بأمطار قليلة كانت الساعة تقترب من التاسعة صباحاً دوى انفجار قوي في باحة المدرسة، و شاهدت طائرة حربية تبتعد نحو الأعلى ، و غبار ابيض ودخان يملأ المكان ، و دمار ما يقارب ثلث بناء المدرسة .

دخلت باب المدرسة كان هناك اطفال يركضون بكل اتجاه ، معظمهم يبكي بشكل هستيري ومصاب بصدمة كبيرة،واشلاء جثث تنتشر في كل زوايا المدرسة وأثار دماء فوق بعض الرسومات التي كانت موجودة في المعرض .

رأيت سيدة مصابة بقدمها حاولت ان اساعدها للوصول خارج المشفى وحملت طفلين جريحين الى اقرب سيارة اسعاف . بعد ذلك وصلت آليات الدفاع المدني «تركسات ورافعات» وبدأت بإزاحة الانقاض بحثاً عن ناجين او جثث وتم نقل المصابين والشهداء الى مشفى باسل اصلان في حي السكري .

تحدثت الأستاذة « رنيم» الى الشبكة السورية لحقوق الإنسان وهي تقوم بالتدريس في مدرسة عين جالوت وكانت متواجدة خلال القصف :

« قرابة الساعة التاسعة صباحاً كنا مع الطلاب نتجهز للنزول إلى الطابق الارضي للتجول في معرض الرسومات، عندما حصل انفجار ضخم، اهتزت المدرسة بسببه واملأ الدخان والاتربة غرفها وممراتها واقتلع الضغط القوي الناتج عن الانفجار معظم الابواب والنوافذ وتحطم الزجاج.

بعد الانفجار بدأ الاطفال والمدرسين ممن بقي منهم على قيد الحياة بالخروج من المبنى , شاهدت عشرات الجرحى في باحة المدرسة بعضهم كان ينزف بشدة , حاولت ربط جراح بعضهم الى ان وصلت فرق الاسعاف والدفاع المدني , دُمر الطابق الارضي في مكان القصف بشكل كامل وانهار مبنى مهجور ملاصق لسور المدرسة بشكل كامل ، ماهو الوضع النفسي للأطفال الجرحى أو للذين فقدوا زملائهم لقد دمروا مستقبلهم »

### الملحقات و المرفقات :

#### أسماء الضحايا :

[استطاع فريق الشبكة اسورية لحقوق الانسان من توثيق مقتل ٢٠ شخصاً بينهم ١٧ طفل وسيدة واثنان من الكادر التعليمي في المدرسة](#)

### الصور والفيديوهات :

[مقطع فيديو يظهر آثار الدمار في مبنى المدرسة](#)

[مقطع فيديو يظهر فيه استخراج الجثث تحت الانقاض واثار الدمار الكبير الذي لحق بالمدرسة](#)

[صور تظهر آثار الدمار](#)

[صور يظهر فيها جرحى الاطفال\(١\)](#)

[صور يظهر فيها جرحى الاطفال\(٢\)](#)

[صور يظهر فيها جرحى الاطفال\(٣\)](#)

[صور يظهر فيها جرحى الاطفال\(٤\)](#)

[صور تظهر احد ضحايا القصف الذي تعرضت له مدرسة عين جالوت بتاريخ ٢١-٨-٢٠١٤](#)

### الاستنتاجات :

١. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن القصف على مدرسة عين جالوت في حي الأنصاري كان متعمدا وقد وجه ضد أفراد مدنيين عزل ، وبالتالي فإن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الانسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جرم جريمة حرب وقد توفرت فيها كافة الأركان .

٢. أيضا ترى الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن ماحدث في قصف المدرسة المتثل في جريمة القتل و التي هي جريمة ضد الإنسانية ، لأنها ليست الحالة الأولى بل أصبحت حدثا شبه يومي وعلى نحو يشمل مختلف المحافظات السورية فهي منهجية و واسعة الانتشار أيضا .

٣. إن الهجمات العشوائية التي قامت بها القوات الحكومية تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أن القوات الحكومية أطلقت قذائف على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجهها إلى هدف عسكري محدد.

٤. إن تلك الهجمات، ولا سيما عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جدا تحمل على الاعتقاد بأن الضرر كان مفرطاً جدا إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

٥. إن حجم المجزرة ، وطبيعة المجازر المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها ، والطابع العشوائي للقصف

والطبيعة المنسقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة .

### التوصيات :

إلى الحكومة السورية

١. التوقف الفوري عن كافة انتهاكات حقوق الانسان.

٢. احترام التزاماتها الدولية المتمثلة بحماية المدنيين وقت الحرب، واحترام قواعد القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

مجلس حقوق الإنسان :

١. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها في تجاه ما يحصل لأبناء الشعب السوري من قتل واعتقال واغتصاب وتهجير .

٢. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القتل والتعذيب ومطالبتها بالإفراج عن جميع المخطوفين

٣. تحميل حلفاء و داعمي الحكومة السورية –روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل لأطفال سورية .

٤. إيلاء اهتماما و جدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لذوي الضحايا في سوريا .

مجلس الأمن :

١. اتخاذ قرار باحاله كافة المتورطين و المجرمين إلى محكمة الجنايات الدولية .

٢. تحذير الحكومة السورية من تداعيات السلوك العنيف و القتل الممنهج و ارسال رسائل واضحة في ذلك .

الجامعة العربية :

١. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة من إعطاء قضية وقف القتل اليومي حقها من الاهتمام والمتابعة.

٢. الاهتمام الجدي و البالغ بهذه القضية و وضعها في دائرة العناية و المتابعة الدائمة و محاولة الاهتمام ورعاية ذوي الضحايا ورعايتهم نفسيا و ماديا و تعليميا .

٣. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسيين –روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء و الحماية الدولية و الساسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري و تحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية

## لجنة التحقيق الدولية

على لجنة التحقيق الدولية التوقف عن تصوير النزاع و كأنه بين طرفيين متساويين بالجرائم و القوة و مركزية القرار ، وأن تصف الجرائم كما وقعت ودون تخفيف من حدتها لأغراض سياسية ، كما يتوجب على اللجنة زيادة كوارها المختصين بالشأن السوري نظرا لحجم الجرائم التي ترتكب يوميا مما يمكنها من توثيق أوسع وأشمل

